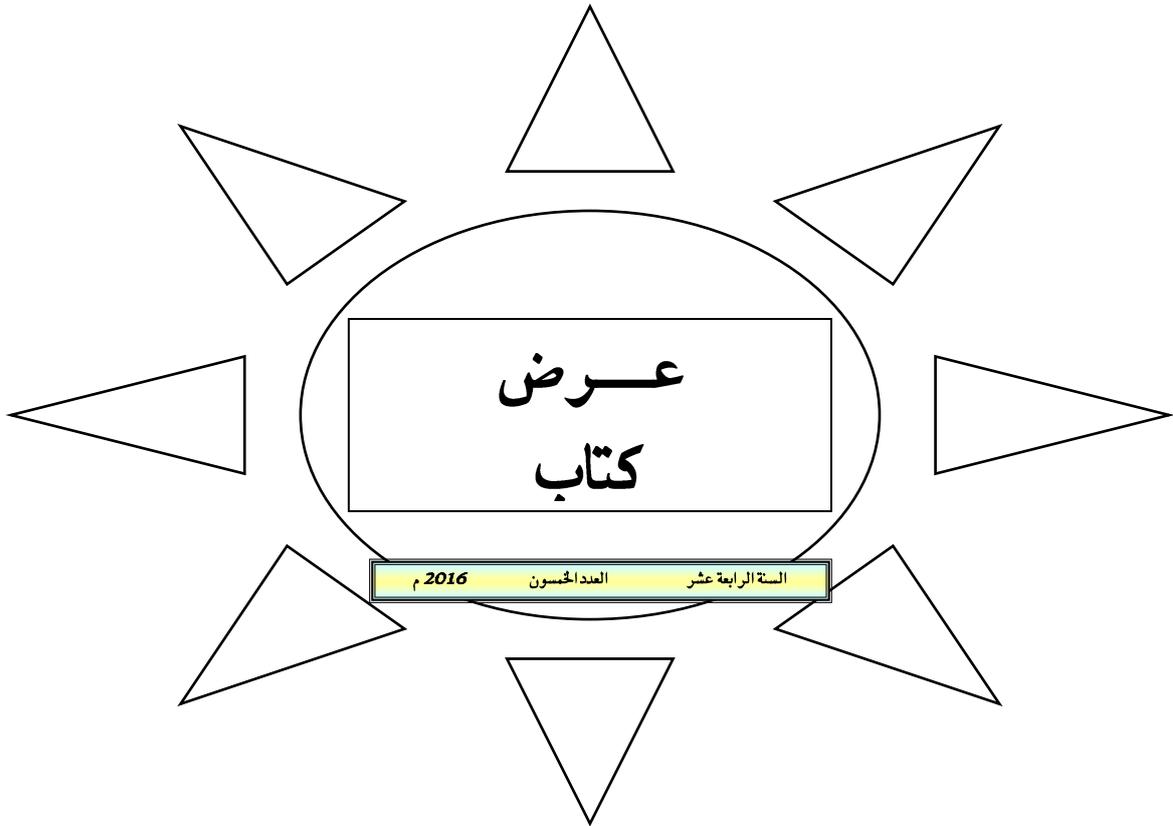




الجامعة المستنصرية
 كلية الإدارة والاقتصاد
 المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية



السنة الرابعة عشر العدد الخمسون 2016 م



عرض كتاب:

فلسفة التنمية و استراتيجيتها في الفكر الاقتصادي

أ.م.د. عبد الزهرة فيصل يونس*

صدر عن دار أمجد للطباعة والنشر / عمان / الأردن / 2016 كتاب (فلسفة التنمية وإستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي) للأستاذ المساعد الدكتور عبد الزهرة فيصل يونس وهو أحد أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية. جاء الكتاب في ثلاثة فصول, خُصَّصَ الفصل الأول منها والذي جاء في خمسة مباحث لدراسة قضايا تنموية مترابطة من الناحيتين المنطقية والتاريخية هي :

المبحث الاول:

وتناول الفكر التنموي الليبرالي وقانون التكيف مع تطور الأحوال، وذلك من خلال دراسة مدارس مختلفة, الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة والتي تتفق وتؤمن بثيمتين تحليليتين هما :

1- إن النشاط الاقتصادي في ظل شروط المنافسة التامة يظل محكوماً بقانون طبيعي يُنظم العلاقة بين متغيراته المختلفة (الإنتاج، الأسعار، العوامل الإنتاجية) وبما يضمن إستدامة النمو واستقرار الوضع الاقتصادي العام .

2- لا فرق عند المدرستين بين التنمية بمفهومها الحضاري(النهضة) والنمو بتعبيراته الكمية ما دام معيار القياس للتغير في كليهما هو الناتج المحلي الاجمالي GNP .

يقول الاقتصادي الأمريكي جالبريث : إن التنمية (هي استثمار الموارد الحالية لزيادة الإنتاج في المستقبل , أي استثمار المدخرات بقصد النمو) /ص58.

*عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

المبحث الثاني .

إشكاليات الفكر التنموي الليبرالي .. فالسمة الغالبة على السرد النظري لهذا الفكر هو أنه لازال في دائرة الإشكالات ابتداء بتحديد المصطلحات وإنهاء بتوصيف الاستراتيجي والإشكالية في الفكر الفلسفي هي قضية ظنية السلب والإيجاب فيها ممكن ، أي ان الحكم فيها مقرر دون دليل ، على حد تعبير الفيلسوف الألماني (Kant) ، وفي الحقيقة ان هذا ليس شأن الأحكام الاقتصادية وحدها بل أحكام جميع العلوم الإنسانية لأن نطاق التجريب فيها محدود وأدواته قاصرة لا تتجاوز الملاحظة المباشرة والمعينة التاريخية ، وكلاهما أداتان نسبتيان لا توفران اليقين بشكل مطلق .

وقد عرض الكتاب تلك الإشكاليات في صورة ثنائيات وعلى الوجه الآتي :

أولاً : ثنائية النمو / التنمية ، إذ يرى الباحث في التنمية صيرورة تاريخية أي تحول نوعي مثلما يصيب القاعدة الاقتصادية يمتد إلى بناها الفوقية (أنماط التفكير والعيش والسلوك فضلاً عن الثقافة والاعتقاد) وذلك على وفق القانون الثاني من قوانين التطور الماركسي الذي يقول بضرورة التوافق والانسجام بين القاعدة الاقتصادية وبنائها العلوي ، وعند الاقتناع فقط بهذه الرؤية نستطيع الاجابة عن سؤال ظل مُحيراً حتى وقت قريب هو لماذا رغم المليارات التي أنفقت بقيت البلدان المتخلفة ساكنة حتى وكأنها تُبدد الأموال لكي تظل في المكان نفسه ، تُجدد معالم تخلفها الجوهرية المتمثلة حصراً بـ (التبعية الاقتصادية والتفكك القطاعي) باستمرار .

ثانياً : إشكالية التخلف ، والتي تنبع من نسبية الظاهرة ، بمعنى هل إن التخلف ظاهرة زمانية تمتاز بكون الماضي فيها أفضل من الحاضر ، والامكانيات المتاحة لا تنبئ بمستقبل أكثر إشراقاً من الحاضر ، أو إن التخلف ظاهرة عضوية معيارية ، جوهرها ان أنماط العيش والإنجاز العلمي والتقني لا تتماهى مع النموذج الغالب وهو النموذج الغربي ، إذ هناك هوة سحيقة تسعى البلدان المتخلفة لردمها بلا هوادة ، وهنا يأتي السؤال عن الطريق للخلاص ، هل هو الاستراتيجيات الشائعة أو المُبشّر بها أم هناك لازال هناك في الأجمة مافيهما .

ثالثاً : ثنائية العلاقة بين التجارة والتنمية ، فبين مُعتقِد بان التجارة تمثل ماكنة النمو الاقتصادي ومؤمن بأن التجارة لا تشكل سوى قناة من قنوات استنزاف الفائض الاقتصادي للبلدان النامية وعاملاً من عوامل تعميق التبعية لاقتصادياتها، يتحرك الطيف الأوسع من

الاقتصاديّين الذين لا يعتقدون بالانغلاق خيراً مطلقاً ولا في الانفتاح غير المحدود شراً مستطاراً، بل الأمر عندهم كما هو عند مشايخ المعتزلة منزلة بين منزلتين ، إذ إن شروط التوافر على نمومتواتر وحقيقي تقتضي الانفتاح الواسع ولكن بما لا يوقع البلد الشريك في فخ التبادل غير المتكافئ الذي هو السبب الحقيقي للاستنزاف الاقتصادي .

وفي المبحث الثالث والرابع

تم الحديث عن سياسات التكيف الاقتصادي التي تعكس نهاية المشوار المتعثر للتجارب التنموية والذي أفضى في غالبية الدول النامية إلى اتساع نطاقات الفقر وتعميق ظاهرة الاعتمادية فضلاً عن تفكك الأجزاء المفككة أصلاً من البنى الاقتصادية في البلدان المتخلفة، ومع هذا حصاد مُر كان لابد من إعادة النظر بنهج التنمية ذاته ، إذ لاح في الأفق ، أن الاهتمام بالإنسان هو الخيار الأنجع لبلوغ ناصية التقدم بدلاً من المراهنة على الاستثمار المادي والتكوين الرأسمالي وأصبحت نظرية التنمية البشرية بين ليلة وضحاها دستور التنمويين، فالإنسان هو الغاية وهو الوساطة الذي يجب أن يحضى بالأولوية من خلال التركيز على توفير حاجاته الضرورية (التغذية ، الصحة ، التعليم ، السكن) .

المبحث الخامس :

ركز هذا المبحث على دراسة الصورة النهائية للاقتصاد الدولي وهي (العولمة) التي يميز الباحثون بخصوصها بين مصطلحين هما :

1- Globalization - العولمة التي على وفقها يُصار إلى احتواء العالم ومُصادرة قيمه واختراق هوياته الثقافية المتنوعة ، وفرض ثقافة جديدة عليه (إشهارية ، إعلامية ، سمعية وبصرية ، تصنع الذوق الاستهلاكي والرأي السياسي وتشيّد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتأريخ ، تقوم على نشر وتكريس جملة اوهام هي الفردية ، الخيار الشخصي ، الحياد، الطبيعة البشرية التي لا تتغير ، وغياب الصراع الاجتماعي) كما يقول الاستاذ الدكتور محمد عابد الجابري .

2- Universalism -العالمية، بوصفها انفتاحاً على الآخر وتفاعلاً معه مبنياً على مبدأ التغذية العكسية . ونحن نرى أن هذا التمييز الاعتباطي يتجاوز على منطق التاريخ ذاته، فما دامت العولمة هي فعل الاقوياء إزاء الضعفاء يصبح من الطبيعي جداً أن يفرض هذا القوي

المتجبر هويته الحضارية كاملة غير مجزأة , وهذا قانون سلط الأضواء عليه العلامة العربي ابن خلدون في كتابه الخالد (المقدمة) .

ويمكننا القول في نهاية المطاف أن العولمة إشكالية لم يتفق الباحثون على معنى جامع مانع لها فبوصفها الفضاء النهائي الذي سينتظم الحياة الإنسانية لا يمكن التمييز في غمار البحث عن مدلولاتها بين المظاهر المُجَانِسة لماهيتها والمُلَازِمة للبشرية منذ عصور استقرارها الأولى وبين التطورات الحقيقية الدالة فعلا على تشكيل معالمها، وهذا ما جعل الخلط بين مفهومي (العولمة) و(العالمية) أمرا محتوما في الفكرين الاقتصادي والسياسي المعاصرين .

أما الفصل الثاني الموسوم بـ (الفكر التنموي البنيوي ..معالمه وامتداداته) فانفرد بدراسة الفكر التنموي البنيوي بمدرسته الأساسيتين ،الماركسية التي ركز عليها المبحث الأول والهجينة التي اختص ببسط مبادئها واجتهاداتها المبحث الثاني ، وعقدَ المبحث الثالث لتسليط الأضواء على مقولة أولها الفكر الاقتصادي في بواكيره الأولى اهتماماً مُمَيِّزاً ثم تغافل عنها حشد الاقتصاديين الحرفيين فطواها النسيان وهي ظاهرة الاغتراب ، التي ارتأينا إحياء الاهتمام بها لسببين هما :

الأول : الوجود القسرية المتنوعة لهذه الظاهرة ابتداءً من صورتها المكانية وانتهاءً بتجلياتها الاقتصادية والنفسية .

الثاني : حتمية الظاهرة وتجدها عبر الزمان ما دامت أسبابها النابعة من طبيعة النظام الرأسمالي وقيمه المادية الغالبة لازالت قائمة .

يقول كارل ماركس في هذا الخصوص : (إن انعتاق المجتمع من الملكية الخاصة .. من العبودية يجد تعبيره في انعتاق العمال .. فتحقيق الوحدة بين الناس والعصر بين الفرد والتاريخ يعمل على إعادة خلق الرؤية الشاملة للحياة وإعادة بناء الوعي الذي يوحد الناس المختلفين) .

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان : (الفكر التنموي العربي ... أسس التحديد ومعالم القياس) بمباحثه الخمسة ليجيب عن أسئلة متعددة تدور حول محور واحد مفادها : هل يوجد فكر تنموي عربي حقاً ؟ وإذا وجدَ مثل هذا الفكر فما هو حظه من الإبداع، وما هي هوامش

الإتباعية والتقليد فيه وذلك استناداً إلى رؤية حاكمة لثنائية (الأصالة / المحاكاة) أو منحى (التجديد / التقليد) في التحليل والاستنتاج .

وما دامت التنمية عملية مركبة ومعقدة فلا بد أنها تنطوي على تضحيات وتستلزم وعياً شاملاً بضرورتها , واستعداداً مجتمعياً لتوفير مستلزماتها , وأكثر هذه المستلزمات خطورة وحرارة هو مراجعة التراث ، أي البعد التاريخي للمجتمع محل التحول لذلك ركز الكتاب في المبحث الخامس من هذا الفصل على هذه المقولة , مُستعرضاً أهم المدارس التراثية بأسلوب تحليلي , فهل تعني التنمية إطراح التراث جانباً أم الانتقاء من بين مفرداته ما يصح عدّه دافعاً للتطور واستبعاد ما لا يتوافق مع حقائق العصر وقيمه المتجددة تمهيداً لنسيانه وطمره في ذاكرة التاريخ , أو كما يذهب رواد المدرسة التطورية ومناصروها يجب ترك الأمور لزمان التنمية ذاته يُصفي الحساب مع الماضي , يحتوي ويهضم ما يستوجب الإحياء ويلفظ الشاذ الغريب عن نهر الحياة المتدفق .

ومع هذا فمن الثابت تاريخياً إن أية نهضة حضارية بحاجة إلى مرجعية تاريخية تستند عليها في إشاعة الانسجام الاجتماعي وتوفير الحوافز والدوافع المادية والنفسية لإتجاز مقترباتها, وهذه الحقيقة الموضوعية ظلت حاضرة حتى على صعيد الأديان السماوية بوصفها محطات قطيعة مع ماضٍ موبوء وتطلّع لبناء بديل مشرق , هكذا فعل الرسول الأعظم مع الديانة الإبراهيمية بجعلها أصلاً يُحتجُّ به على المارقين ويُسعى للتسابق مع قيمه المثلى في التوحيد والتكامل .

والله من وراء القصد